الأمم المتحدة

A/C.2/71/SR.2

الجمعية العامة
الدورة الحادية والسبعون

Distr.: General
12 October 2016
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثانية
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد دجاني ..... (إندونيسيا)

المحتويات

البيان الافتتاحي الذي أدلى به الرئيس

البيان الذي أدلى به وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

الكلمة الرئيسية التي ألقتها السيدة مويو، الخبيرة الاقتصادية والمؤلفة العالمية

المناقشة العامة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

16-17050 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أُفتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥ صباحاً

البيان الافتتاحي الذي أدلى به الرئيس

١ - الرئيس: قال إن المجتمع الدولي ما زال يجاهد للتعامل مع التغيّر الهائل الذي جلبه اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وما يتصل بها من التزامات جرى التعهد بها طيلة عام ٢٠١٥ في سنداي، وأديس بابا، وباريس. وتجسد خطة عام ٢٠٣٠ مبادئ رئيسية تتماشى مع رؤية عالمية جديدة لتحقيق السلام والرخاء الدائمين. وهي رؤية عالمية، تنطبق على جميع الشعوب وجميع البلدان؛ كما أنها غير قابلة للتجزؤ، بمعنى أن التقدم في تحقيقها ينبغي أن يكون ذا طابعاً تعزيزياً على نطاق جميع الأبعاد؛ وهي شاملة للجميع، بحيث لا تترك أحداً متخلفاً عن الرَكْب، مع كفالة أن تكون النتائج واسعة النطاق ومنصفة ومستدامة عبر الأجيال. ومن المهم الاستناد إلى التقدم الذي تحقق في الدورة السبعين للجنة وطيلة عام ٢٠١٥ في المضي فكراً وعملاً بشأن أهداف التنمية المستدامة، التي توفر تعديلاً محموداً للنماذج الإنمائية السابقة.

٢ - وأضاف قائلاً إن خطة عام ٢٠٣٠ هي الاختبار النهائي للنجاح وإنه يجرى بالفعل إحراز تقدم. فقد بيّنت الدول الأعضاء كيف توائم خططها وسياساتها الإنمائية الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة. وسيلزم، لدعم هذه الجهود، تعزيز فعالية وتنسيق الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وسيكون للجنة دور رئيسي يجب أن تؤديه في ذلك الصدد أثناء مناقشة مشروع القرار المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسة الذي يُجرى كل أربع سنوات. وثمة حاجة إلى كفالة استخدام مصادر أخرى من قبيل المساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء الديون والقدرة على تحمّل الديون، والتكنولوجيا والابتكار العلميين، إضافة إلى مصادر التمويل المحددة في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، لدعم التنمية المستدامة.

٣ - وأردف يقول إن عمل اللجنة أساسي في دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وفي التصدي لتحديات التنمية المستدامة. ويجب على اللجنة أن تعمل على نحو متسق ضمن الإطار المؤسسي الدولي الأوسع نطاقاً، بوصف ذلك جزءاً من زيادة فعالية الجمعية العامة، بالترافق مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبما في ذلك من خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

٤ - واستطرد قائلاً إن الاختلالات الاقتصادية العالمية والتفاوتات المترسخة تعرّض للخطر تحقيق التنمية المستدامة للجميع. وهذا الوضع يتفاقم بفعل المخاطر وأوجه الهشاشة الموجودة في المجالات الاجتماعية والسياسية والبيئية. وتمثل العولمة تحدياً للكثير من الافتراضات التي يوجد تمسك شديد بها فيما يتعلق بدور التعددية في حل المشاكل العالمية، كما أن النُهج المتبعة فيما يتعلق بالعولمة تتسم بالتجزؤ. وتسلم خطة عام ٢٠٣٠ بأن مستقبل الجميع مترابط، وأن كل الجهات الفاعلة، بما في ذلك الحكومات وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص والمجتمع المدني، لديها، عاملة معاً، شيء فريد يمكن أن تُقدمه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب على اللجنة أن تستفيد من التسليم بذلك الترابط، مع كفالة اتباع نهج متكامل قائم على توافق الآراء يحقق أفضل النتائج في التنفيذ. واختتم بيانه قائلاً إنه يثق في أن بإمكانه الاعتماد على تعاون المشاركين ومشاركتهم البناءة في الدورة الحالية بهدف الوفاء بالالتزام الجماعي بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

البيان الذي أدلى به وكل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٥ - السيد وو هونغبو (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إن الجلسة الحالية تتزامن مع بدء دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠١٦، التي ستعزز فهم الصلات الكثيرة القائمة بين المناخ والتنمية، وتحدد التحديات الرئيسية أمام تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٦ - وتطرق إلى الخلفية الاقتصادية العالمية فقال إن النمو الاقتصادي العالمي ما زال مكبوتاً ومن المتوقع أن يتحسن تحسناً متواضعاً فحسب خلال العامين المقبلين. ومن المرجح أن يقوّض انخفاض مستويات الاستثمار وبطء نمو الإنتاجية إمكانات الاقتصاد العالمي على المدى الأطول. وإضافة إلى ذلك، أثّر انخفاض أسعار السلع الأساسية تأثيراً سلبياً على أقل البلدان نمواً حيث تباطأ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥ إلى أقل نسبة يصل إليها على مدى عقد من الزمان وهي ٤ في المائة. وبناءً على ذلك، من المرجح أن نمو تلك الاقتصادات خلال السنوات القليلة القادمة سيظل أقل كثيراً من النسبة المحددة في الغاية ٨-١ من غايات أهداف التنمية المستدامة وهي ٧ في المائة. ويلزم اتخاذ تدابير سياساتية ملائمة وفعالة وحسنة التوقيت ومنسقة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي لإنعاش النمو العالمي وتهيئة بيئة تمكينية تساعد على تحقيق جميع الأهداف.

٧ - واستطرد قائلاً إن الخطاب المتعلق بالعولمة والترابط يمثل خلفية أداء الاقتصاد العالمي. فمع أنه من المتفق عليه عادة أن العولمة، إذا أُديرت إدارة سليمة، يمكن أن تكون قوة لمستقبل أكثر ازدهاراً وأمناً، يتغير المزاج العام تجاه العولمة والترابط في بلدان كثيرة. فهناك تشكك في دور التعددية وإدارة المنافع العامة العالمية والتوسط في العلاقات السياسية والاقتصادية العالمية. ويخشى بعض المراقبين حدوث عودة إلى النزعة الانعزالية وإلى الحمائية، في الوقت الذي تلزم فيه زيادة التعاون الدولي وتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية. ومن المشجع أن كثيرين من المتكلمين الرفيعي المستوى في المناقشة العامة للدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة والجزء المخصص للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لصدور إعلان الحق في التنمية قد سلموا بأن أي تراجع في التعاون المتعدد الأطراف والعولمة سيقوض تقويضاً خطيراً تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وكان الموضوع المهيمن في مؤتمر قمة مجموعة العشرين الذي عُقد مؤخراً في هانغدجو يتعلق بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وبرزت في مؤتمر القمة مسائل من قبيل القلق بشأن النمو الاقتصادي، والتنسيق للمساعدة على التخفيف من التأثيرات الجانبية للسياسات المحلية، والحاجة إلى كفالة توافر فرص واسعة النطاق، وتحسين التنسيق والحوكمة الاقتصاديين.

٨ - وأردف قائلاً أن كل الاهتمام ينبغي أن ينصب خلال السنة الحالية على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛ والإجراءات التي يتخذها جميع الشركاء على كل من الصعيد المتعدد الأطراف والثنائي والإقليمي يجب أن يكون كل منها مكملاً للآخر. وستؤدي منظومة الأمم المتحدة بأسرها دوراً جوهرياً في بناء مجتمعات شاملة للجميع ومزدهرة وكوكب صحي. وينبغي أن تشجع الخبرة المكتسبة في كل دورة من دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة على زيادة مستويات تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تواصل البلدان عرض استعراضاتها الوطنية الطوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

٩ - ووجه الاهتمام إلى الخطوات المتخذة لتعزيز تنفيذ خطة عمل أديس أبابا، من قبيل أول منتدى للمجلس

الاقتصادي والاجتماعي معني بمتابعة تمويل التنمية، الذي عُقد في نيسان/أبريل ٢٠١٦، وأسفر عن وثيقة ختامية مقتضبة وتطلعية، وعقد المنتدى العالمي الأول للبنى التحتية ومنتدى أصحاب المصلحة المتعددين المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل أهداف التنمية المستدامة بنجاح.

١٠ - وأشار إلى أن اللجنة ستستعرض التقدم المحرز في تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)، قائلاً إن القضاء على الفقر حيوي لتحقيق البُعد الاجتماعي للتنمية المستدامة. ويجب أن تعمل معاً سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار والسياسات المالية والبيئية من أجل القضاء على الفقر وعلى اللامساواة بجميع أشكالهما. ومع أن مستوى الفقر المدقع قد انخفض في جميع المناطق، ما زال واحد من كل ثمانية أشخاص يعيش على أقل من ١,٩٠ دولار يومياً. وقد أظهرت دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠١٦ أن تغير المناخ والتفاوتات يدوران في دورة مغلقة يتعرض فيها الفقراء والضعفاء والمهمشون لأكبر خطر. وأفضل سياسات التكيف مع المناخ هي تلك التي تعالج أوجه الهشاشة المباشرة والتفاوتات الهيكلية في آن واحد.

١١ - وقال، مُسلطاً الضوء على أهمية اتباع سياسات واستراتيجيات متسقة ومتكاملة على نحو جيد على صعيد نطاق واسع من المجالات المعقدة، إن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تستحدث أدوات نمذجة لتقييم سيناريوهات سياسات واستراتيجيات التنمية المستدامة متاحة من خلال بوابة شبكية أُطلقت في أوائل هذا العام. وسيتعين، من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠، إيلاء اهتمام لعدد من المسائل الأخرى المؤسسية والمتعلقة بالقدرات، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وضرورة وجود مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع. ومع أن عدداً متزايداً من البلدان تضع ترتيبات مؤسسية لكفالة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على نحو متسق ومتكامل، تلزم زيادة التفاعل مع البرلمانات والسلطات المحلية، وكذلك توافر بيانات عالية الجودة ويسهل الوصول إليها وحسنة التوقيت. وتلتزم الأمم المتحدة بمساعدة البلدان في بناء القدرات الوطنية في المجال الإحصائي؛ وسيدعم مشروع حساب إنمائي جديد قيمته ١٠ ملايين دولار تعزيز النظم الإحصائية الوطنية.

١٢ - وتطرق إلى البنود الرئيسية المعروضة على اللجنة أثناء الدورة الحالية فقال إن الوقت قد حان لتقديم اللجنة إرشادات ملموسة إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال قرار استراتيجي وموجه نحو النتائج بشأن الاستعراض الشامل للسياسة الذي يجرى كل أربع سنوات. ومع أن النص قد لا يكون من الممكن أن يغطي بعض المجالات الرئيسية التي تستدعي التغيير، فإنه يمكن أن يرسي أسس تغييرات يوجهها الأمين العام في العام التالي. وينبغي للجنة أيضاً أن تقدم إرشاداً واضحاً لحوار الجمعية العامة المقبل بشأن الهجرة والتنمية.

١٣ - واختتم بيانه قائلاً إن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أثبتت، في جهودها الرامية إلى توحيد أدائها، قدرتها على التكيف. وستواصل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التعاون مع الشركاء الآخرين في التنمية وأصحاب المصلحة في المجتمع المدني، والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية، لدعم تحقيق خطة التنمية لعام ٢٠٣٠.

الكلمة الرئيسية التي ألقتها السيدة مويو، الخبيرة الاقتصادية والمؤلفة العالمية

١٤ - السيدة مويو (الخبيرة الاقتصادية والمؤلفة العالمية): تناولت موضوع ”عالم واحد، رؤية واحدة: معالجة الاختلالات العالمية لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠“، فقالت إن

من المطلوب تحقيق معدل نمو قدره ٧ في المائة سنوياً من أجل مضاعفة نصيب الفرد من الدخل في حياة جيل واحد. ولكن الاقتصاد الدولي يشهد نمواً منخفضاً للغاية، ويتنبأ صندوق النقد الدولي بأن معدلات النمو التي كانت سائدة قبل عام ٢٠٠٧ ليس من المرجح أن تتكرر أبداً مرة أخرى. فأكبر اقتصادات السوق الصاعدة إما تنمو بمعدل يتراوح من ١ إلى ٢ في المائة سنوياً أو حتى آخذة في الانكماش، مما يعوق القدرة على تحسين مستويات المعيشة والتخفيف من الفقر. وتؤدي المخاطر الجيوسياسية والصحية إلى تفاقم الوضع. فمن المقدر أن ما يربو على ٦٥ بلداً ستتعرض لمستويات مرتفعة من الاضطرابات الاجتماعية في السنوات المقبلة وأن نحو ٨٠ في المائة من سكان العالم قد يعيشون في دول هشة. كما أن مقاومة مضادات الميكروبات آخذة في التزايد.

١٥ - وأضافت قائلة إن العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى زيادة تعقيد الأمور مقارنة بالماضي تشمل التكنولوجيا، التي حسّنت الاتصالات ولكنها قد تكون السبب في إيجاد طبقة دنيا بلا عمل، لا سيما في صفوف الشباب. ويجب أيضاً التصدي كمسألة ذات أولوية لسرعة تزايد عدد السكان، الذين من المتوقع أن تزيد أعدادهم من المستوى الحالي الذي يبلغ ٨ بلايين تقريباً إلى ١١ بليوناً بحلول عام ٢١٠٠، واقتران ذلك بنقص في الاستثمار في تعليم جيد وبالتحديات المرتبطة بشيوخة السكان.

١٦ - واستطردت قائلة إن شُحة الموارد الطبيعية هي مسألة هامة أخرى تستحق الاهتمام؛ فالضغوط الناجمة عن عدم التوازن بين الطلب والعرض، والمرتبطة بتزايد عدد السكان وتزايد الثروة، فضلاً عن المعوقات فيما يتعلق بجانب العرض، تترك دولا معرضة للشحة وللنزاع.

١٧ - وأردفت تقول إن التفاوتات في الدخل قد قلّت بين الدول ولكنها تزيد داخل الدول وينبغي التصدي لها. وعلاوة على ذلك، من اللازم أن يُدار الدين العالمي، الذي يُقدر بأنه يصل إلى ٢٤٠ تريليون دولار مقابل ناتج محلي إجمالي عالمي يبلغ ٦٠ تريليون دولار، إدارة سليمة لكفالة ألا يشكل عقبة أمام النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

١٨ - واستدركت قائلة إن من الضروري أيضاً مواصلة النظر في العوامل التي تتسبب في انخفاض الإنتاجية في كل قطاع تقريباً في كثير من البلدان في السنوات الأخيرة، وبخاصة بالنظر إلى أن الإنتاجية، وهي أحد العوامل الرئيسية الثلاثة الدافعة للنمو الاقتصادي، من اللازم زيادتها بمعدل سريع نوعاً ما إذا كان المراد تحقيق النمو الاقتصادي.

١٩ - وتابعت كلامها فقالت إن استجابة السياسة العامة تمثل شاغلاً آخر. ففي الوقت الذي تقبل فيه بلدان كثيرة ضرورة الديمقراطية ورأسمالية السوق من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، حدث تراجع عن الآراء، لا سيما في صفوف البلدان المتقدمة، بخصوص الركائز الرئيسية للعولمة، وهي التجارة وتدفقات رأس المال عبر الحدود إلى الأسواق الصاعدة، وحرية تنقل البشر، ووجود حكومات أصغر حجماً ومشاركة اقتصادية أكبر من جانب القطاع الخاص.

٢٠ - واختتمت كلمتها قائلة إن من الضروري، من أجل تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وتحقيق نمو اقتصادي بصفة مستدامة وتحسين مستويات المعيشة، إعادة تقييم النماذج السياسية والاقتصادية المتبعة، مثلاً بإعادة النظر في الطريقة التي يُقاس بها النمو، ومدى التفاعل مع الجهات من غير الدول من قبيل المؤسسات الخيرية.

٢١ - السيد أبييي (إندونيسيا): قال إن من المهم، رغم التحديات الماثلة، أن نتذكر أنه قد تم تحقيق تقدم. وأسفر نمو اقتصادي مشجع عن القضاء على الفقر في بعض البلدان،

بما في ذلك في أفريقيا. وشكك في صحة السياسات الليبرالية الجديدة واصفاً إياها بأنها لا تركز سوى على الجوانب المالية للاقتصاد العالمي، ومشدداً على أن الناس، لا المسائل المالية، هم محور نموذج التنمية.

٢٢ - السيد ويبسون (أنتيغوا وبربودا): قال إن إزالة المخاطر تشكل حجر عثرة بالنسبة لعدد من البلدان التي تتبنى العولمة. فهذه السياسات، بما في ذلك في سوق التحويلات المالية، لها أثر كبير على التجارة وتأثير ضار على نمو وتنمية البلدان، التي عملت كثرة منها جاهدة للوفاء بالمعايير المالية المعترف بها دولياً. وأشار إلى أن الأعمال الخيرية تُعتبر القطاع الثالث في كثير من البلدان، وتساءل عما إذا كان التعامل مع المؤسسات الخيرية يمكن أن يكون أداة مفيدة في مساعدة الحكومات على مواجهة التحديات التي لن تتمكن بدونها من أن تواجهها.

٢٣ - السيدة مويو (الخبيرة الاقتصادية والمؤلفة العالمية): قالت إن العولمة كانت عاملاً حفازاً للتقدم الهائل الذي تحقق قبل الأزمة المالية، ليس فحسب في أفريقيا، بل على نطاق الاقتصادات الصاعدة كلها. والابتعاد عن العولمة وصوب زيادة الحمائية سيزيد صعوبة تحقيق النجاح الاقتصادي. ومع أنه قد نُفذت سياسات الليبرالية الجديدة، لم تُنفذ قط خطة ليبرالية جديدة تنفيذاً تاماً؛ وقالت إنها توجه الاهتمام في ذلك الصدد إلى خطة التجارة والإعانات للسلع الزراعية، بما في ذلك من جانب الاتحاد الأوروبي، التي تستبعد منتجي السلع الأساسية في الأسواق الصاعدة. وقد أصبح القطاع المالي يشكل نسبة كبيرة جداً من الاقتصاد بالنسبة لعدد من البلدان وأصبحت بعض الحكومات معتمدة اعتماداً شديداً على النظام المصرفي لتوفير التمويل للسياسات العامة والتمويل الاجتماعي. بيد أن وجود خلفية هجومية ضد النظام الرأسمالي وصوب بيئة تنظيمية متشددة للنظم المالية التي يفترض أنها تدفع الاستثمار هو أمر ستكون له عواقب كبيرة بالنسبة للنمو الاقتصادي.

٢٤ - وأضافت قائلة إن التكامل الإقليمي سيساعد البلدان الأصغر على إيجاد مجتمعات محلية فعالة وعلى التنافس في بيئة تجارية عالمية تتسم بتزايد عدد الاتفاقات التجارية. والتكامل، بما في ذلك على كل من الصعيد المالي والنقدي والسياسي، لا التكامل السطحي، يفضي إلى النمو الاقتصادي. ومع أن التعامل مع الجهات من غير الدول سيكون مفيداً لمعالجة التحديات العالمية، ينبغي إيلاء مزيد من النظر في كفالة ألا يكون بوسع الحكومات، عند تفاعلها مع المؤسسات الخيرية، التخلي عن دورها على صعيد السياسة العامة، وكفالة أن تظل خاضعة للمساءلة.

٢٥ - السيد بارينتي (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر التجارة إحدى أفضل وسائل مكافحة الأزمة الاقتصادية، لا يمضي على طريق زيادة الحمائية، ويتبع خطة ثنائية مع البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وهو يمنح صادرات جميع أقل البلدان نمواً فرصة الوصول إلى أسواقه بدون رسوم جمركية وبدون فرض حصص، وذلك في إطار نظام الأفضليات المعمم الذي يتبعه، والاتحاد الأوروبي هو أكبر شريك تجاري للعديد من أقل البلدان نمواً ومن البلدان النامية.

٢٦ - السيدة مويو (الخبيرة الاقتصادية والمؤلفة العالمية): قالت إن السبب في أن بلداناً كثيرة ستختار دعم مزارعيها المحليين بدلاً من الاعتماد على الواردات أمر يسهل فهمه. والمجتمع الدولي يعي التحديات الحالية التي يواجهها الاتحاد الأوروبي، ويتطلع إلى الاتحاد الأوروبي ليوفر الريادة في مقاومة الميول الحمائية.

المناقشة العامة

٢٧ - السيد بلايسي (تايلند): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إن عمل اللجنة خلال الدروة الحالية جوهري لوضع إطار قوي وإيجاد أدوات فعالة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويجب أن يكون موجهاً إلى الهدف الجامع المتمثل في القضاء على الفقر بجميع أشكاله والعمل على تحقيق الأبعاد الثلاثية للتنمية بطريقة متوازنة ومنسقة ومتكاملة، استناداً إلى ما لم يتحقق من الأهداف الإنمائية للألفية. والخطة الحضرية الجديدة التي سيجري إقرارها في مؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) ستساعد أيضاً على تمهيد الطريق نحو التنمية المستدامة.

٢٨ - وأضاف قائلاً إن التنفيذ الوطني، بما في ذلك من خلال اتباع نهج محلية تراعي الظروف والأولويات الوطنية، أمر أساسي للنجاح في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ الطموحة الشاملة التحويلية. ومن المهم، لكي لا يتخلف أحد عن الركب، معالجة الاحتياجات والتحديات المتنوعة التي تواجهها البلدان التي تمر بأوضاع خاصة، لا سيما البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأيضاً التحديات المحددة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل، والبلدان التي تمر بحالات نزاع وما بعد النزاع، والبلدان والشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الأجنبي.

٢٩ - وأشار إلى أهمية وسائل التنفيذ الفعالة قائلاً إن المساعدة الإنمائية الرسمية ستظل مساهمة هامة في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وينبغي أيضاً تقديم المساعدة للبلدان النامية فيما يتعلق بالقدرة على تحمل الديون على المدى الطويل وفيما يتعلق بشمولها مالياً. وإذا كان المراد للنمو الاقتصادي أن يسهم إسهاماً إيجابياً في الحد من الفقر، ينبغي أن تركز سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية تركيزاً أكبر على إيجاد فرص عمل والشمول الاجتماعي. ومن اللازم أيضا زيادة الاستثمار في مجالات من قبيل البنية التحتية، والترابط، والتنمية الزراعية، وخدمات الرعاية الصحية الجيدة، والتعليم. ولكن متابعة الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها الصادرة عن المنتدى الافتتاحي المعني بتمويل التنمية لم تُعالج العقبات والتحديات التي تقف في طريق تنفيذ النتائج المتعلقة بتمويل التنمية و لم تقدم توصيات عمل على صعيد السياسات، لا سيما فيما يتعلق بتقديم الدعم من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية. ولذا تدعو المجموعة إلى زيادة تعزيز المنتدى.

٣٠ - وأضاف قائلاً إن التجارة الدولية هي قاطرة للنمو الاقتصادي الشامل للجمع، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة. وبناءً على ذلك، ينبغي تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف عادل ومتوازن ومفتوح وشامل للجميع وغير تمييزي وقائم على قواعد ويمكن التنبؤ به. ويجب أن تُزال على الفور جميع أشكال التدابير الاقتصادية القسرية ضد البلدان النامية. ويجب أيضا تحسين الحوكمة الاقتصادية العالمية بزيادة تمثيل وصوت البلدان النامية وكفالة مشاركة تلك البلدان مشاركة كاملة في سلاسل الإمداد والقيمة العالمية.

٣١ - واستطرد يقول إن تنشيط الشراكة العالمية أمر ضروري لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على جميع المستويات، وإن المجموعة تقف على أهبة الاستعداد للعمل مع الشركاء في التنمية لتعزيز التعاون الإنمائي. والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مكملان للتعاون بين الشمال والجنوب، الذي يظل في صُلب الشراكة العالمية لتحقيق التنمية المستدامة.

٣٢ - وأعرب عن ترحيب المجموعة بخطة العمل بشأن خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة التي اعتُمدت في مؤتمر

قمة هانغدجو لمجموعة العشرين وعن حثها على استمرار المشاركة ضمن ذلك الإطار.

٣٣ - وأكد أن تغير المناخ هو أحد أكبر التحديات التي تواجه البشرية ويقوّض القدرة على تحقيق التنمية المستدامة. وأعرب عن أمل المجموعة في أن يبدأ بحلول نهاية السنة نفاذ اتفاق باريس الذي تم التوصل إليه في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وقال إن المجموعة تعقد أملاً أيضاً على تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، مع الحفاظ على الاحترام التام لمبادئ الإنسانية والحياد وعدم الانحياز والاستقلال.

٣٤ - وأكد وجوب بذل جهود للتصدي للتحديين المتمثلين في النزوح القسري والهجرة غير النظامية بطريقة كلية وشاملة، مع كفالة الاحترام التام لحقوق الإنسان للأشخاص المعنيين، بصرف النظر عن وضعهم القانوني.

٣٥ - واختتم كلمته قائلاً إن مشروع القرار المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسة الذي يجرى كل أربع سنوات يجب أن يوفر إرشاداً استراتيجياً طويل الأجل لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية فيما يتعلق بخطة عام ٢٠٣٠. ويجب تعزيز فعالية الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، وكفاءتها واتساقها وأثرها، ويجب أن يوفر التوجه العام للسياسات على نطاق المنظومة من أجل التعاون الإنمائي استجابة ملائمة للاحتياجات والمعوقات المتنوعة، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية.

٣٦ - السيدة إيباراغويري (الفلبين): تكلمت باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا فقالت إنها يسرها أن تعلن اعتماد خطة عمل الرابطة والأمم المتحدة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ لتنفيذ الإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين الرابطة والأمم المتحدة وذلك في مؤتمر القمة الثامن للرابطة والأمم المتحدة، الذي عُقد في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وتركز خطة العمل على تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة وعلى تحقيق رؤية جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٥ ومخططاتها الأولية. وهي تتضمن عدداً من العناصر، من بينها تعزيز التنسيق بين الإطارين الإنمائيين؛ وتبادل المعلومات عن أفضل الممارسات في مجالي الرصد والإبلاغ؛ واستكشاف إمكانية إقامة شراكات جديدة لتسخير موارد القطاع الخاص؛ وتحسين التعاون لتعزيز النظام الإحصائي للرابطة؛ وتقديم الدعم من أجل تنفيذ الخطة الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام ٢٠٢٠ الخاصة بالرابطة.

٣٧ - وأضافت قائلة إن دورة استثنائية لاجتماع وزارة خارجية رابطة أمم جنوب شرق آسيا تركز على التنمية المستدامة، عُقدت في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، قد سلم فيها الوزراء بالحاجة إلى اتباع نهج شامل في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من أجل تيسير دور الرابطة الذي يمثل مساهمة فعالة في الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. واتفق الوزراء على أهمية تحديد المجالات ذات الأولوية التي يمكن فيها تحسين أوجه التكامل، وأشاروا إلى فائدة وضع خريطة طريق لتوجه تلك الجهود، تتضمن إطاراً زمنياً واضحاً لتحديد الأنشطة وتنفيذها، فضلاً عن الرصد والتقييم. وسلم الوزراء أيضاً بالحاجة إلى شراكة عالمية، لا سيما في حشد وسائل التنفيذ، من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. واتفقوا على تحسين التعاون الإقليمي في مجال تطوير العلم والتكنولوجيا وبناء القدرات، بما في ذلك فيما يتعلق بتعزيز القدرة الإحصائية وأبرزوا أيضا أهمية تحديد أفضل ممارسات التنفيذ التي يمكن تكرارها في بلدان أخرى.

٣٨ - السيد ساريز (ملديف): تكلم باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة فأشار إلى أن الدول النامية الجزرية الصغيرة، التي تواجه تحديات كثيرة بسبب عوامل من قبيل مواقعها

النائية، وبُعدها عن الأسواق، وافتقارها إلى وفورات الحجم، قد اعتُرف بأنها تمثل حالة خاصة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. ويظل تغير المناخ أحد أكبر التهديدات لبقاء عدة دول نامية جزرية صغيرة، مع ما تسببه ظواهر الطقس المتطرفة من ضرر موهن للبنى التحتية ومن تراجع المكاسب الإنمائية.

٣٩ - وأضاف قائلاً إنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لتنفيذ اتفاق باريس ومع ذلك ينبغي التركيز أيضا على تعزيز القدرة على التنفيذ، لا سيما في البلدان النامية. وينبغي أن تأخذ المؤسسات المالية الدولية في الاعتبار التحديات وأوجه الهشاشة المحددة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك الأثر الاقتصادي لتغير المناخ. وينبغي مراعاة معايير غير الناتج المحلي الإجمالي عند تحديد أهلية الحصول على فرص تمويلية، وينبغي أن تشارك الدول الجزرية الصغيرة النامية في عمليات صنع القرار ووضع القواعد ذات الصلة بها.

٤٠ - واستطرد يقول إن المحيطات والبحار تتيح سبيلاً للعيش، وإنها جزء هام من التراث الثقافي، وتتيح للمجتمع العالمي تنوعاً بيولوجياً كبيراً. ولذا يتطلع تحالف الدول الجزرية الصغيرة إلى مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، المقرر عقده في حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٤١ - واختتم كلمته قائلاً إن الدول الجزرية الصغيرة النامية ما زالت تدعو إلى إقامة الصلات الضرورية فيما بين وفي إطار إجراءات العمل المعجل للدور الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وخطة عام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، وعمل اللجنة. وهي تشير إلى إطار الشراكة الذي أُنشئ من خلال قرار الجمعية العامة ٧٠/٢٠٢ لمتابعة الشراكات القائمة وتتطلع إلى تقييم نتائج الاستعراض الشامل لدعم منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وتشكل وسائل التنفيذ وكذلك المتابعة والاستعراض أولوية عليا في تيسير تحقيق الالتزامات المحددة في إطار مسار ساموا. ويتطلع التحالف إلى كيانات الأمم المتحدة والشركاء في التنمية من أجل الحصول على المساعدة في ذلك الصدد.

٤٢ - السيد مؤمن (بنغلاديش): تكلم باسم مجموعة أقل البلدان نمواً فقال إن تلك البلدان لديها إمكانات هائلة فيما يتعلق بزيادة النمو والازدهار الاقتصاديين العالميين. ولكن التحديات الهيكلية الطويلة الأمد المتعددة التي ما زالت تعيق النمو، والتي تشمل ركود تدفقات التجارة والاستثمار، وتناقص نمو الانتاجية، والفقر، والجوع، وسوء التغذية، تتفاقم بفعل تحديات جديدة وناشئة، من قبيل تغير المناخ، وزيادة معدلات حدوث الكوارث الطبيعية وطوارئ الصحة العامة والنزاع. وينبغي زيادة الاعتراف بأهمية التحول الهيكلي في تلك البلدان، وإيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نمواً التي تمر بحالات نزاع وما بعد النزاع، أو تلك التي تشهد عدم استقرار سياسي، أو تلك غير القادرة على تقديم أبسط الخدمات الحكومية الأساسية. ومن المطمئن ملاحظة تسليم الخطط العالمية التي اعتُمدت مؤخراً وبرنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ بأن أقل البلدان نموا تستحق اهتماماً خاصاً، وتشديد كل منهما على أهمية وجود تآزر قوي في التنفيذ على جميع المستويات.

٤٣ - وقال إن عبء التنمية يقع في المقام الأول على عاتق أقل البلدان نمواً نفسها، مشيراً إلى تحقيق قدر كبير من التقدم في تحقيق مرامي برنامج عمل إسطنبول والأهداف الإنمائية للألفية، وأهدافها وغاياتها، وإلى بدء بعض أقل البلدان نمواً بالفعل في الإعداد لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وأكد أن المجتمع الدولي يجب عليه، مع ذلك، أن يفي بالتزاماته بتقديم الدعم. وقال إنه يجب بذل جهود جدية لتعزيز الشراكة العالمية من

أجل التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً، مع التركيز بوجه خاص على القضاء على الفقر، والنمو الشامل للجميع، والحماية الاجتماعية. وينبغي تهيئة بيئات تشاركية وتعاونية وتمكينية على جميع المستويات مع زيادة تكميل التعاون فيما بين بلدان الجنوب للتعاون بين الشمال والجنوب.

٤٤ - وأضاف قائلاً إن المجموعة تتطلع إلى التعجيل بالتصديق على اتفاق باريس، الذي يدعو إلى تقديم دعم محدد لأضعف أقل البلدان نمواً. وتلزم زيادة الجهود الرامية إلى تعبئة موارد كافية للتنفيذ، إضافة إلى الأموال التي تقدم من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية. وتدعو المجموعة الشركاء في التنمية إلى تحقيق هدف تعبئة ١٠٠ بليون دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠ في إطار صندوق المناخ الأخضر. وتدعو المجموعة أيضاً إلى إنشاء وتفعيل آلية للتخفيف من الأزمات وبناء القدرة على الصمود، وتلاحظ الإرشاد المقدم في ذلك الصدد في الإعلان السياسي الذي اعتُمد في استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى الشامل لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠.

٤٥ - واستطرد قائلاً إن تناقص حصة أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية مدعاة للقلق. وعدم إحراز تقدم بشأن مسائل كثيرة في إطار خطة الدوحة للتنمية يحول دون حصول أقل البلدان نمواً على الفوائد الإنمائية لنظام تجاري عادل ومنصف. وينبغي منح نسبة قدرها ٥٠ في المائة على الأقل من مبادرات المعونة من أجل التجارة لأقل البلدان نمواً، وإتاحة وصول جميع المنتجات بدون رسوم جمركية وبدون فرض حصص إلى الأسواق ستساعد أقل البلدان نمواً على مضاعفة حصتها العالمية من الصادرات بحلول عام ٢٠٢٠. وينبغي أيضاً الاضطلاع بتدابير لتقديم أفضليات محددة من أجل تعزيز مشاركة أقل البلدان نمواً في تجارة الخدمات.

٤٦ - ومضى يقول إن المساعدة الإنمائية الرسمية ما زالت هي أكبر مصدر للتمويل الخارجي لتنمية أقل البلدان نمواً. وينبغي أن يخصص الشركاء في التنمية نسبة قدرها ٥٠ في المائة على الأقل من المساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً، تماشياً مع خطة عمل أديس أبابا. ويجب تحقيق التوازن الصحيح في توزيع المساعدة الإنمائية الرسمية بين القطاعات المختلفة، مع التركيز بوجه خاص على قطاعات الانتاج.

٤٧ - ومع ترحيبه بالتقدم المحرز صوب إنشاء مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، فإنه قال إن أقل البلدان نموا تحتاج إلى زيادة الاستثمار في ميادين من قبيل البنى التحتية، والطاقة، والزراعة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والشباب والمرأة. وستشكل زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لمعالجة بناء قدرات الانتاج وإيجاد عمالة كاملة ومنتجة. ويلزم أيضاً تنشيط المناقشات بشأن إقامة نظم لتعزيز الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً.

٤٨ - واختتم كلمته قائلاً إن المجموعة، إذ تلاحظ أن الهجرة عامل تمكين للتنمية وتسلم بالمساهمة الاقتصادية لتحويلات المهاجرين، فإنها تشجع بشدة البلدان الشريكة على اتخاذ اجراءات بشأن الهجرة على غرار ما هو منصوص عليه في خطة عام ٢٠٣٠. وهي ترى أيضاً أن القرار المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسة الذي يجرى كل أربع سنوات ينبغي أن يعزز فعالية الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة لدعم أقل البلدان نمواً، وكفاءتها واتساقها وأثرها.

٤٩ - السيد ويبسون (أنتيغوا وبربودا): تكلم باسم الجماعة الكاريبية فقال إنه ينبغي بذل جهد أثناء الدورة الحالية للاستفادة من الزخم الذي تحقق من خلال اعتماد عدد من الاتفاقات التاريخية في السنوات الأخيرة. وتتطلع الجماعة الكاريبية، التي تؤيد الإجراءات الرامية إلى تيسير

سرعة تنفيذ مثل تلك الاتفاقات، إلى اعتماد الخطة الحضرية في نهاية المطاف في الموئل الثالث.

٥٠ - وأضاف قائلاً إن البلدان الكاريبية قد شهدت قدراً من التحسن في قطاعات اقتصادية معينة إلا أن النمو ما زال بطيئاً. فالتحديات، من قبيل البطالة والدين الخارجي إلى جانب الاقتصادات المفتوحة، تجعل المنطقة الكاريبية واحدة من أضعف المناطق في العالم. وتتطلب البنية المالية والاقتصادية العالمية إصلاحاً جوهرياً لكفالة الاستقرار على المدى الطويل وتعزيز التنمية. ومع أن الجماعة الكاريبية تقر بالجهود التي تبذلها جماعات المصالح، التي نصّبت نفسها ذاتياً، من أجل معالجة الاستقرار المالي العالمي، لا تضم هذه الجماعات بالضرورة صوت الدول الصغيرة والنامية، الذي يجب أن يُسمع في المناقشات بشأن الحوكمة المالية. والأمم المتحدة، باعتبارها المحفل الوحيد الذي يمكن فيه للبلدان الصغيرة الضعيفة أن تقدم مساهمة ملموسة في الخطاب العالمي بشأن المسائل التي تهمها، يجب لذلك منحها دوراً متعمقاً في المناقشات الدولية.

٥١ - وتابع كلامه فقال إن المنطقة الكاريبية هي إحدى أكثر مناطق العالم مديونية. وبدون حصول بلدان كاريبية كثيرة على تمويل بشروط ميسرة نتيجة لتصنيفها في فئة البلدان المتوسطة الدخل فإنها اضطرت إلى زيادة عبء ديونها. وبعضها تتجاوز نسبة ديونها إلى ناتجها المحلي الإجمالي ٦٠ في المائة، وفي بضع حالات تتجاوز تلك النسبة ١٠٠ في المائة. وتتفاقم المشكلة بفعل تعرّض المنطقة للكوارث الطبيعية التي يقدر أن تكلفتها تتجاوز بليوني دولار سنوياً.

٥٢ - وأردف قائلاً إن آخر التحديات التي واجهتها بلدان الجماعة الكاريبية هو سحب علاقات الصيرفة بالمراسلة، الذي يهدد بقطع تلك البلدان عن النظام التجاري العالمي، وإضعاف اقتصاداتها، وزيادة مستويات الفقر فيها. وممارسات تخفيف المخاطر هذه تُزيد من إغراق البلدان في الدين. وسيعقد قادة الجماعة الكاريبية عما قريب مؤتمراً رفيع المستوى بشأن تخفيف المخارط في أنتيغوا وبربودا ويدعون الأمم المتحدة إلى المساعدة في تحديد حل للمشكلة.

٥٣ - واختتم كلمته قائلاً إن تمويل التنمية هو حجر الزاوية في النجاح في تحقيق النتائج المتفق عليها دولياً، وتدعو بلدان الجماعة الكاريبية إلى مشاركة بنّاءة على أعلى مستوى فيما يتعلق بالمتابعة والاستعراض. وتشمل المجالات الهامة للمتابعة المنتدى العالمي للبنى التحتية، وآلية تيسير التكنولوجيا، وتعزيز التعاون الضريبي الدولي، وزيادة دعم القدرة على تحمل الديون، وصياغة منهجيات تأخذ في الاعتبار الواقع المعقد والمتباين في البلدان المتوسطة الدخل.

٥٤ - السيدة موزاس (ناورو): تكلمت باسم دول المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية فقالت إن عمل اللجنة، بما في ذلك من خلال القرار السنوي المتعلق بمتابعة وتنفيذ مسار ساموا والنظر في الاستنتاجات الأولية لوحدة التفتيش المشتركة بشأن دعم منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بالغ الأهمية في معالجة احتياجات تلك البلدان وأوجه ضعفها. وينبغي أن تركز اللجنة ليس فحسب على بناء القدرة الفردية بل أيضاً على تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية من أجل تحقيق مكاسب مجدية. ومن الأهمية بمكان أيضاً كفالة دعم عمل اللجنة على إقامة صلات بين خطة عام ٢٠٣٠ ومسار ساموا.

٥٥ - وأضافت قائلة إن الدول الجزرية الصغيرة النامية تتطلع إلى إجراء مناقشة بنّاءة بشأن استعراض السياسة الذي يجرى كل أربع سنوات بهدف إقامة البنيان الضروري لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٥٦ - واستطردت تقول إن دول المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية ما زالت تدعو إلى استجابة على أعلى

مستوى لتغير المناخ، الذي يضاعف التهديدات ويمثل عقبة أمام التنمية المستدامة. وهي تدرك إدراكاً شديداً الأثر السلبي للنشاط البشري على المحيطات وتتطلع إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة في حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٥٧ - السيد بارينتي (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه فقال إن اللجنة يجب، لكي تُبقي على أهميتها، أن تتبنى خطة التنمية المستدامة الشديدة الطموح، شكلاً ومضموناً، مع تجسيدها تماماً الطابع المتكامل للنموذج الجديد في فرادى القرارات. ولكن الاجراءات والتغييرات ذات الصلة لا تنعكس في جدول أعمال اللجنة. ومع أنه مما يبعث على الأسف الشديد أن عملية تنشيط عمل اللجنة لم تسفر عن التحسينات اللازمة، يظل الاتحاد الأوروبي حريصاً على المشاركة بحسن نية وبعقلية منفتحة لجعل اللجنة الثانية صالحة لتحقيق الغرض منها ومحفلاً بنّاء ومعقولاً في سياق خطة عام ٢٠٣٠.

٥٨ - وواصل كلامه فقال إن اللجنة ينبغي، لكي تعمل بكفاءة أكبر، أن تتجنب تكرار المفاوضات مع محافل أخرى للأمم المتحدة وأن تجرى مشاورات مبكرة بشأن مشاريع القرارات، مثلما يحدث فيما يتعلق بالاستعراض الشامل للسياسة الذي يجرى كل أربع سنوات. ومن المهم احترام المواعيد النهائية التي يحددها المكتب لكفالة المشاركة الكاملة والمستنيرة من قبل جميع الدول الأعضاء ووجود حيز كاف للمشاورات. وسيطلب الاتحاد الأوروبي إرجاء التقارير التي ترد في وقت متأخر، لا يتيح إمكانية كافية للتشاور، إلى الدورة التالية.

٥٩ - وأكد أن مشروع القانون المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسة الذي يجرى كل أربع سنوات، الذي يوليه الاتحاد الأوروبي أولوية عالية، يتيح فرصة بالغة الأهمية لجعل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بأسرها قادرة على العمل بالطريقة الأكثر تكاملاً واتساقاً وفعالية وكفاءة اللازمة لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ومع أن مدخلات هامة، من قبيل حوار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن وضع المنظومة الإنمائية في الأجل الطويل وتقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (A/71/292) وتوصياته (A/71/292/Rev.1)، تتطلب مزيداً من النظر فيها، يحذر الاتحاد الأوروبي من جعل مشروع القرار توجيهياً ومفصلاً بدرجة مفرطة. وينبغي أن يحقق النص التوازن الصحيح في التشديد على الطابع الاستراتيجي للاستعراض الشامل للسياسة الذي يجرى كل أربع سنوات وتوفير تكليفات واضحة وقابلة للتنفيذ لعمل المنظومة الإنمائية.

٦٠ - وتطرق إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ فقال إن المخاطر كبيرة بالنسبة لأقل البلدان نمواً. والإعلان السياسي الذي اعتُمد في استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى الشامل لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ يستند إلى الإنجازات الكبرى التي تتضمنها خطة عام ٢٠٣٠ ويوفر لأقل البلدان نمواً خريطة طريق قوية من أجل السنوات المقبلة. والمسائل الشاملة، من قبيل تمكين النساء والفتيات وما لهن من حقوق الإنسان، هي عناصر أساسية للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

٦١ - وفيما يتعلق بالبيئة قال إن الاتحاد الأوروبي يرحب بالعدد الكبير من القرارات التي اعتمدت في الدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة وبالتزام تلك الجمعية بالمساهمة في التنفيذ الفعال للبُعد البيئي لخطة عام ٢٠٣٠. ويلتزم الاتحاد الأوروبي وتلتزم الدول الأعضاء فيه منذ أمد طويل بالجهود

الدولية الرامية إلى معالجة تغير المناخ، والاتحاد والدول الأعضاء فيه على استعداد الآن للتصديق على اتفاق باريس التاريخي. وهما يحثان البلدان الأخرى على أن تفعل نفس الشيء لكفالة التصديق العالمي على الاتفاق. وتمكين الجهات الفاعلة من غير الدول أمر جوهري ليس فحسب لمكافحة تغير المناخ بل أيضاً لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، التي ستُعتمد في الموئل الثالث وينبغي متابعتها تماشياً مع خطة عام ٢٠٣٠. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تعمل ككيان واحد في دعم التنفيذ الصحيح.

٦٢ - وأردف قائلاً إن البلدان تتشاطر مسؤولية التصدي للتحدي الذي تمثله الهجرة كقضية عالمية. وأحد السُبُل الكفيلة بجعل الهجرة آمنة وقانونية وطوعية ومدارة إدارة جيدة هو معالجة الأسباب الجذرية، بما في ذلك بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في مجملها.

٦٣ - واختتم كلمته قائلاً إن الانتعاش الاقتصادي العالمي إذا كان المراد له أن يصبح أقوى فسيلزم أن يكون النمو الاقتصادي شاملاً للجميع ومستداماً، ويجب أن تكون فوائده معممة على نطاق أوسع داخل البلدان وفيما بينها.

٦٤ - السيد شوهان (الهند): قال إن بلده، الذي سيعرض استعراضه الوطني الطوعي في عام ٢٠١٧، قد أدمج إطار أهداف التنمية المستدامة في استراتيجياته الإنمائية الوطنية ويخصص يوماً خلال كل دورة من دورات برلمانه لمناقشة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف. ويتسم بأهمية بالغة التزام البلدان المتقدمة بتعبئة الموارد وبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية، وكذلك دور آلية تيسير التكنولوجيا.

٦٥ - وأضاف قائلاً إن نحو ٨٠٠ مليون شخص ما زالوا يعيشون في فقر مدقع، وبإمكان اللجنة الثانية، من خلال مناقشتها بشأن الاستعراض الشامل للسياسة الذي يجرى كل أربع سنوات، أن ترسم المسار الذي يجب أن تتبعه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ مع تركيز راسخ على القضاء على الفقر. ومع أن الهند توافق على عدم إمكانية أن يكون التمويل الإضافي لأي غرض آخر على حساب تمويل التنمية، فإنه يخشى احتمال أن يكون لمحاولات تحويل وجهة الموارد عن برامج التنمية تأثير ضار على البلدان النامية.

٦٦ - وأعرب عن ترحيب الهند بالخطة الحضرية الجديدة المقرر اعتمادها في الموئل الثالث، وعن ثقته في أنها ستحدد استراتيجية عالمية جديدة للتوسع الحضري المستدام.

٦٧ - وقال إن الهند أودعت في اليوم السابق صك تصديقها على اتفاق باريس. وتسليما بأهمية العدالة المناخية واستمرار أهمية المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، شرعت الهند بالفعل في المضي على المسار صوب العمل المناخي. وستخفض الهند، وفقاً لمساهمتها المزمعة المحددة وطنياً، نسبة كثافة انبعاثاتها إلى ٣٥ في المائة، وتُزيد حصة سعة توليد الكهرباء من غير الوقود الأحفوري إلى ٤٠ في المائة، وتنشئ بالوعة إضافية للكربون سعتها ٢,٥ بليون طن من خلال زرع الغابات.

٦٨ - واستطرد قائلاً إن الهند تعلق أهمية كبيرة على مجال إدارة الكوارث، وهو مجال تشمله الخطة الخمسية الثانية عشرة وموضوع تشريع ذي صلة سُن في عام ٢٠٠٥. ويخصص ما مجموعه ١٠ في المائة من أموال الصناديق الإنمائية للابتكار، والتخفيف من الكوارث، والترميم. وذكر أن بلده، الملتزم بإطار سنداي للحد من الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، أصدر مؤخراً خطته الوطنية لإدارة التصدي للكوارث وسيستضيف في تشرين الثاني/نوفمبر المؤتمر الوزاري الآسيوي المعني بالحد من مخاطر الكوارث الذي يُعقد كل سنتين، وذلك بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وهو يستضيف أيضا

مركز إدارة التصدي للكوارث التابع لرابطة أمم جنوب آسيا للتعاون الإقليمي وكذلك المركز الذي يقوم بتشغيل نظام الإنذار المبكر بأمواج تسونامي.

٦٩ - واختتم كلمته قائلاً إن الهند، بوصفها بلدا رئيسياً من بلدان المنشأ والمقصد والعبور بالنسبة للمهاجرين، تلتزم بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل اتباع نهج انساني فيما يتعلق بالهجرة الدولية وتحقيق انضباط فيها. ويجب احترام المبدأ المتفق عليه المتمثل في المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة.

٧٠ - السيدة ياباراغويري (الفلبين): قالت إن الجهود المبذولة في عام ٢٠١٦ سعت إلى التكفل بالتنفيذ الكامل والفعال للأهداف ذات الأولوية المبينة في الاتفاقات التي اعتُمدت في عام ٢٠١٥. ويستند إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين الذي اعتُمد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ وكذلك الاعتماد المقبل للخطة الحضرية الجديدة إلى الجهود الرامية إلى عدم ترك أحد متخلفاً عن الركب.

٧١ - وأضافت قائلة إن الفلبين كانت من أوائل البلدان التي قدمت استعراضها الوطني الطوعي، وقد أتاحت هذه العملية فرصة لتحديد الأهداف التي تتطلب تركيزاً أكبر عليها. وتدور استراتيجية التنمية المستدامة الخاصة ببلدها حول التنمية البشرية. ويجرى بذل جهود متواصلة لتحسين تقديم وجودة الخدمات الاجتماعية الأساسية، من قبيل الصحة والتعليم والإسكان، مع قياسها على ضوء المعايير العالمية. ويشكل الحفاظ على البيئة، واحترام الثقافة، والسعي إلى تحقيق العدل الاجتماعي عناصر رئيسية في الأطر الإنمائية الوطنية.

٧٢ - وأوضحت أن الفلبين ستواصل، خلال الدورة الحالية، التركيز على الهدف الجامع المتمثل في القضاء على الفقر. وستواصل، تحقيقاً لتلك الغاية، إدراج الهجرة في خطة التنمية المستدامة، والدعوة إلى تفاعل أدق من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مع البلدان المتوسطة الدخل، وتسخير التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.

٧٣ - واختتمت كلمتها قائلة إن الفلبين تولي أهمية كبيرة للحد من مخاطر الكوارث وتسلم بالحاجة إلى نهج مستنير بالمعلومات المتعلقة بالمخاطر. ويكرر بلدها، باعتباره أحد البلدان الأكثر عرضة للكوارث والأكثر هشاشة إزاء التأثيرات السلبية لتغير المناخ، دعوته إلى العدل المناخي واحترام مبدأي الإنصاف والمسؤوليات المشتركة لكن المتباينة في تنفيذ الالتزامات بموجب اتفاق باريس.

٧٤ - السيد جاد (مصر): قال إن النظر في الإنجازات، والدروس المستفادة، والزخم اللازم لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ الطموحة ينبغي أن يسترشد به عمل اللجنة الثانية. وينبغي أن يكون من بين الأولويات القضاء على الفقر والحد من التفاوتات، وتحقيق النمو الاقتصادي، وإيجاد فرص عمل، والتنمية الصناعية، وكفالة توفير التمويل الكافي للتنمية.

٧٥ - وأضاف قائلاً إن بلداناً كثيرة قد انتهت خلال العام الماضي من وضع الصيغة النهائية لخططها الوطنية للتنفيذ وبدأت المرحلة الأولى من التنفيذ. ويسر مصر أن تُطلع على تجربتها بخصوص عرض استعراضها الوطني الطوعي البلدان الأخرى التي تخطط لعرض استعراضاتها في العام المقبل.

٧٦ - وأضاف قائلاً إنه، فيما يتعلق بالتنفيذ على الصعيد الإقليمي، يسلط الضوء على الاجتماعات السنوية لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة والمنتدى العربي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة، ويشير إلى أن جامعة الدول العربية قد أنشأت شعبة جديدة من أجل قضايا التنمية المستدامة. وقد شاركت الأمم المتحدة، من جانبها، مشاركة نشطة في إطلاق منتديات ومنابر شتى متفق عليها في إطار خطة عام

٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، وأكملت وضع إطار المتابعة والاستعراض. ومع أنه قد تحققت إنجازات هامة في بعض المجالات، تفتقر الجهود في مجالات أخرى إلى مستوى الطموح المنشود.

٧٧ - واستطرد يقول إن تلك الجهود تُبذل على خلفية التحديات الاقتصادية العالمية، لا سيما محدودية الوصول إلى وسائل تنفيذ كافية واستمرار التحديات الهيكلية، التي تؤثر على البلدان النامية على وجه الخصوص. ويستمر انخفاض حصة أفريقيا في مجموع صادرات العالم، وكذلك حصة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا. وعلاوة على ذلك، يتزايد مجموع عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خطر الفقر في بعض أنحاء العالم، لا سيما أفريقيا.

٧٨ - وتابع كلامه فقال إن النظام الاقتصادي الدولي غير قادر على دعم البلدان النامية في تحقيق طموحاتها ويجب تصحيح هذا الوضع. وتساءل عما تحقق في المفاوضات المطولة بشأن خطة الدوحة للتنمية وعن سبب سحب الدعم المقدم إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وهي وكالة رئيسية من وكالات الأمم المتحدة في البلدان النامية يشكل عملها جوهر الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة.

٧٩ - واختتم كلمته قائلاً إن التعددية لها مزاياها الكثيرة ولكنها تنطوي أيضا على عدد من العيوب، وتُدخل مسائل هامشية تنتقص من محور التركيز الرئيسي. ولا يمكن التغلب على الفقر، عدو التنمية، إلا إذا حشدت الدول الإرادة السياسية اللازمة ووسائل تنفيذ كافية، مع توسيع نطاق قاعدتها الانتاجية وتحسين الخدمات الأساسية.

٨٠ - السيدة روبياليس دي تشامورو (نيكاراغوا): قالت إن الوقت قد حان ليترجم المجتمع الدولي الأقوال إلى أفعال من أجل تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ التاريخية والهدف الجامع المتمثل في القضاء على الفقر. وهي تدعو إلى تحالف عالمي حقاً يتيح الوصول إلى الموارد المالية والتكنولوجية، وتشدد على وجوب احترام مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة.

٨١ - وأضافت قائلة إن نيكاراغوا، التي بلغ معدل النمو فيها ٥,٢ في المائة في المتوسط في السنوات الخمس الأخيرة، تسعى إلى تحقيق تنميتها المستدامة. وقد مكنتها قدرتها المؤسسية الكبيرة على إدارة الاستثمار الأجنبي وإدارة مشاريع استراتيجية من تحسين ماليتها العامة، وإقامة بنى تحتية عامة، والاضطلاع بتنفيذ برامج اجتماعية هامة. وعلاقة نيكاراغوا بالمؤسسات المالية الدولية والإقليمية هي علاقة سيادية ويجب ألا تخضع لضغط أو لأي شكل من أشكال التسييس من جانب أعضاء تلك المؤسسات الأقوى نفوذاً.

٨٢ - وأردفت قائلة إن معاناة البلدان النامية من التأثيرات السلبية لتغير المناخ هي الأشد، وتدعو نيكاراغوا إلى القيام بعمل عاجل، من قبيل تعزيز الطاقة المتجددة وإعادة زرع الغابات. ويتحمل بلدها، رغم المعوقات المالية التي يواجهها، تكاليف تدابير التكيف والتخفيف، ولكنه يشدد على أن التمويل ينبغي أن يتأتى ممن يتحملون المسؤولية التاريخية. وقد دعت نيكاراغوا أيضاً إلى اتباع سياسة عالمية للتعويض تستند إلى القانون الدولي مع مراعاة مبدأ التعويض عن الضرر، وستواصل العمل ضمن إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وأشارت المتكلمة إلى أن الحد من المخاطر يمثل مسألة إنمائية هامة وقالت إن المجتمع الدولي ينبغي أن يُزيد دعمه للجهود الرامية إلى الحد من الكوارث في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق تقديم المساعدة التقنية، ونقل التكنولوجيا، وبرامج بناء القدرات والقدرة على الصمود.

٨٣ - واختتمت كلمتها قائلة إن نيكاراغوا تؤكد مجدداً تضامنها مع دولة فلسطين، وحق الشعوب التي تعيش تحت

الاحتلال في التنمية. ولذا فهي تؤيد إدراج القرار السنوي المتعلق بفلسطين والقرارات المتعلقة بالأرض الفلسطينية المحتلة.

٨٤ - السيدة فون ستيغر ويبر (سويسرا): قالت إن اللجنة الثانية يجب أن تتكيف لكي تكفل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن توفر إرشاداً معيارياً بشأن تحديات التنمية المستدامة العالمية، وتقدم إرشاداً معيارياً وتنفيذياً للنظام التنفيذي للأمم المتحدة، وتكفل متابعة المؤتمرات الدولية التي ليست لديها عمليات مماثلة مع تجنب ازدواجية الجهد، بما في ذلك في حالة المنتدى السياسي الرفيع المستوى والمنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية.

٨٥ - وأضافت قائلة إن سويسرا تولي اهتماماً خاصاً للنظر في الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. ولما كان عدد الجهات الفاعلة كبيراً والموارد المتاحة محدودة، يجب بذل جهود لتعزيز الاتساق والتآزر في منظومة الأمم المتحدة الانمائية.

٨٦ - وأكدت أن سويسرا تسلم بالحاجة إلى التزام عالمي وعمل معجَّل لمعالجة الحوكمة العالمية للمياه. وقالت إن سويسرا تؤيد لذلك إقامة بنية عالمية متسقة للمياه وإنشاء هيئة حكومية دولية نابعة للأمم المتحدة لتحقيق أهداف محددة ذات صلة بالمياه على النحو الذي يوصي به المجلس الاستشاري المعني بالمياه والصرف الصحي. وتدعو سويسرا أيضاً إلى تنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ في الوقت المحدد وإلى اتخاذ إجراءات لكفالة الاتساق مع الأطر التنظيمية الأخرى التي اعتُمدت مؤخراً.

٨٧ - وأضافت قائلة إن القطاع الخاص والأوساط العلمية والمجتمع المدني يجب إشراكهم في الإجراءات الرامية إلى جعل المجتمعات أقدر على الصمود. وكما نوقش في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، ينبغي تحسين التعاون بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والجهات الفاعلة في مجال التنمية، وسترحب سويسرا بزيادة مشاركة الجهات الفاعلة في مجال التنمية في معالجة حالات النزوح التي طال أمدها.

٨٨ - واختتمت كلمتها قائلة إنه قد تم الاتفاق في الاجتماع العام للجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالتعامل مع حركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين على اتخاذ تدابير ملموسة للتعامل مع التدفقات الكبيرة للاجئين والمهاجرين، وأعيد تأكيد مساهمة المهاجرين الهامة في تحقيق التنمية المستدامة. ولكن غايات خطة عام ٢٠٣٠ المتعلقة بالهجرة ما زالت بعيدة المنال. وسوف تشارك سويسرا مشاركة نشطة في إعداد الاتفاق العالمي للهجرة وتعمل على تعزيز التنسيق والتعاون بشأن الهجرة في الأمم المتحدة، لا سيما من خلال المنظمة الدولية للهجرة، التي انضمت مؤخراً إلى منظومة الأمم المتحدة. وستسعى أيضاً إلى توضيح مستقبل حوار الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية.

٨٩ - السيد ساريز (ملديف): قال إن حكومة بلده ترمي إلى جعل اقتصاد ملديف اقتصاداً قادراً على الصمود ومتنوعاً ومرتفع الدخل. ولكن ما زالت هناك تحديات تقف في طريق تحقيق ذلك، من بينها الحصول على تمويل لمشاريع البنى التحتية الواسعة النطاق وعدم كفاية الموارد المحلية التي تجرى تعبئتها.

٩٠ - وأضاف قائلاً إن اقتصاد ملديف وثقافتها وهويتها وسبل عيش شعبها ترتبط بالمحيطات ارتباطاً وثيقاً. ولذا يتطلع بلده إلى المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة.

٩١ - وأشار إلى أن الآثار السلبية لتغير المناخ تهدد بتآكل المكاسب الإنمائية، لا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية، قائلاً إنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لهشاشة الاقتصادات عند تقييم البلدان من أجل إخراجها من القائمة. والاستثمار

في تدابير التكيف في ملديف تكلفته عالية، مما يفرض عبئاً إضافياً على الميزانيات المضغوطة أصلاً. ولذا يرحب وفد بلده باتفاق باريس.

٩٢ - واستطرد يقول إن بلده قد بدأ، من أجل الحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري المستورد، في تنفيذ برنامج للاستثمار في الطاقة المتجددة يمضي على الطريق لتوفير ما يصل إلى ٣٠ في المائة من حمولة الكهرباء في أوقات الذروة النهارية في جميع الجزر المأهولة بحلول عام ٢٠١٨. وهو يسعى إلى تهيئة بيئة تمكينية تساعد القطاع الخاص على المشاركة في ذلك من خلال مبادرات من قبيل القياس الصافي. وستدرج مكونات كفاءة الطاقة عما قريب في قانون البناء الوطني.

٩٣ - واختتم كلمته قائلاً إن من المهم كفالة وجود صلات كافية بين خطة عام ٢٠٣٠ واتفاقات من قبيل خطة عمل أديس أبابا، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، واتفاق باريس، ومسار ساموا، الذي يغير الإطار الإرشادي للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويجب أيضاً بذل جهود لكفالة ألا يكون عبء الإبلاغ الواقع على عاتق الدول الصغيرة ذات الموارد المحدودة مفرطاً، وتقديم دعم للبلدان ذات القدرات الإحصائية المحدودة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٥.